انتشال القوارب الصغيرة

كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي

في ملتقى "غراند كونفرانس كاثوليك"

بروكسل، ١٧ يونيو ٢٠١٥

مقدمة

مساء الخير! يسرني للغاية أن أشارك مرة أخرى في هذا المؤتمر المرموق، وأود التوجه بالشكر إلى نائب رئيس الوزراء ديديه رايندرز على تقديمه الكريم.

في السادس من مايو الماضي، كدت أن أختنق وأنا أبتلع الزبادي الذي أتناوله في الصباح حين رأيت الصفحة الأولى في إحدى الصحف الاقتصادية الكبرى. ففي هذه الصفحة، رأيت قائمة بأبرز مديري الصناديق التحوطية في العالم ممن يحصلون على أعلى الأجور. وأوضح الجدول أن صاحب المركز الأول في هذه القائمة تمكن من الحصول على أجر قدره ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤. رجل واحد يحصل على ١,٣ مليار دولار!

وعلى أساس مجمع، حصل المديرون الأعلى أجرا لخمسة وعشرين صندوقا تحوطيا على ١٢ مليار دولار في العام الماضي، في الوقت الذي كانت صناعتهم تعاني من الأداء الاستثماري الباهت.

وذكرني هذا بمزحة شهيرة عن وول ستريت – كانت تقول إن أحد زوار نيويورك أعجب باليخوت الفخمة المملوكة لأغنى المصرفيين والوسطاء. وبعد أن حدق طويلا وبعمق في هذه الزوارق الجميلة، سأل الزائر بامتعاض: "وأين يخوت *العملاء*؟" وبالطبع لا يستطيع عملاؤهم تحمل تكلفة هذه اليخوت، حتى وإن اتبعوا نصيحة مصرفييهم ووسطائهم بكل دقة.

فلماذا يعتبر هذا مهما الآن؟ لأن موضوع عدم المساواة المتنامي والمفرط لم يعد إلى عناوين الأخبار فقط، بل إنه أصبح مشكلة أمام النمو والتنمية الاقتصاديين. وأود أن أتحدث من منظور اقتصادي عن هذه القضية اليوم. *ولن* أركز على اليخوت الفخمة التي يملكها أغنى الأغنياء والتي أصبحت عنوانا لعصر مُذَهَّب جديد. فليس هناك ما يشين في أن يستمتع المرء بنجاحه المالي.

ولكنني أود أن أطرح للمناقشة ما أطلق عليه اسم *"القوارب الصغيرة"* – أي أقوات الفقراء ومتوسطي الحال وطموحاتهم الاقتصادية.

ففي عدد كبير من البلدان أيضا، أخفق النمو الاقتصادي في انتشال هذه القوارب الصغيرة – بينما ظلت اليخوت الفخمة تمخر العباب وتستمتع بالرياح وهي تداعب أشرعتها. وفي حالات كثيرة، أدركت الأسر الفقيرة ومتوسطة الحال أن العمل الشاق والإصرار المستمر لا يكفيان وحدهما لاستمرار الطفو فوق الأمواج.

وكثير من هذه الأسر أصبحت مقتنعة بزيف النظام على نحو ما، وأن كل الظروف تعمل ضد مصلحتها. ولا غرابة في أن الساسة وقادة الأعمال وكبار الاقتصاديين، وحتى مسؤولي البنوك المركزية يتحدثون عن عدم المساواة المفرطة في الثروة والدخل. وتتردد هذه الشواغل عبر ألوان الطيف السياسي. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يتفق الرئيس أوباما *وكذلك* قادة الحزب الجمهوري في الكونغرس على أن هذه من القضايا المميزة لعصرنا الحالي – وأنها قضية لا تحتاج إلى تشخيص فحسب وإنما إلى علاج أيضا.

ورسالتي الرئيسية الليلة هي أن الحد من عدم المساواة المفرطة – عن طريق انتشال "القوارب الصغيرة" – ليس صحيحا أخلاقيا وسياسيا فقط، بل إنه من قبيل *الإدارة الاقتصادية السليمة*.

وليس عليك أن تكون مُؤْثِرا للغير حتى تدعم السياسات التي ترفع دخول الفقراء ومتوسطي الحال. فالكل سيستفيد من هذه السياسات، لأنها ضرورية لتوليد نمو أعلى وأكثر استمرارية واحتواءً لشرائح السكان.

وبعبارة أخرى، من يريد أن يشهد نموا أكثر *دواما*، عليه أن يولد نموا أكثر *إنصافا*. وعلى هذه الخلفية، أود التركيز على القضايا الثلاث التالية:

١- آفاق الاقتصاد العالمي.

٢- أسباب عدم المساواة المفرطة وعواقبها.

٣- السياسات اللازمة لتحقيق نمو أكثر قوة واستمرارية واحتواءً لكل شرائح السكان

١- مناخ الاقتصاد العالمي لا يساعد كثيرا

واسمحوا لي أن أبدأ بوصف مناخ الاقتصاد العالمي، كما نراه. فطبقا لتنبؤات الربيع التي أصدرها صندوق النقد الدولي، سيحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره ٣,٥% هذا العام – دون تغيير يذكر عن العام الماضي – و ٣,٨% في عام ٢٠١٦.

وتحقق الاقتصادات المتقدمة أداء أفضل بقليل مقارنة بالعام الماضي. ففي الولايات المتحدة، من المرجح حدوث توسع قوي – حيث يعتبر الضعف الذي شهده الربع الأول من العام مجرد انتكاسة مؤقتة. وفي منطقة اليورو، تشير الآفاق إلى استمرار التحسن، مما يرجع في جانب منه إلى التيسير النقدي الذي قرره البنك المركزي الأوروبي. ويبدو أن اليابان بدأت أخيرا تحصد أولى ثمار استراتيجية "السهام الثلاثة" للتعافي الاقتصادي (السياسة النقدية والمالية العامة والإصلاحات الهيكلية).

أما في معظم الاقتصادات الصاعدة والنامية فالتنبؤات أسوأ بقليل عن العام الماضي، وذلك في الأساس لتأثر البلدان المصدرة للسلع الأولية بانخفاض أسعارها، وخاصة النفط. وقد تأكدت هذه الصورة في البيانات الصادرة مؤخرا. لكن هناك تنوعا هائلا في الاتجاهات العامة القُطْرية – من نمو لا يزال قويا في الهند إلى ركود في البرازيل وروسيا.

وعلى ذلك، يظل الخبر السار هو أن التعافي العالمي لا يزال مستمرا. لكن النمو يظل متوسطا بوجه عام وغير متوازن عبر البلدان.

وماذا عن السنوات بعد عام ٢٠١٦ في النصف الثاني من العقد الحالي؟ أود في هذا الصدد إطلاعكم على بعض الأخبار الأقل إيجابية. فنحن في صندوق النقد الدولي نرجح انخفاض النمو الممكن في السنوات القادمة في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة. ويرجع ذلك في جانب منه إلى تغير الأوضاع الديمغرافية وانخفاض الإنتاجية. ومما يثير قلقنا أن هذا سيتسبب في ظهور مزيد من التحديات في أسواق العمل، وإضعاف الماليات العامة، وإبطاء وتيرة التحسن في مستويات المعيشة.

إنه الأداء "الباهت الجديد" الذي كنت أحذر منه. وبالنسبة للقوارب الصغيرة، يعني هذا أن الرياح بدأت تتحسن، ولكنها ليست قوية بالقدر الكافي للحد من ارتفاع البطالة. ليست قوية بالقدر الكافي لدعم دخول الطبقة المتوسطة والدفع في اتجاه الحد من الفقر. إنها ببساطة ليست قوية بما يكفي لانتشال "القوارب الصغيرة" – في الوقت الذي تتمتع فيه اليخوت بهبوب النسيم في أعالي البحار.

فما الذي يحدث إذاً؟ هل سنستسلم في مواجهة الأجواء غير المواتية؟ هل من أمل أمام قباطنة "القوارب الصغيرة"، سواء كانوا هنا في بلجيكا أو في أي مكان آخر حول العالم؟

٢– أسباب عدم المساواة المفرطة وعواقبها

والإجابة المختصرة هي أن الأمل موجود، ولكن حتى نراه يتعين علينا أن نخطو خطوة إلى الوراء وننظر إلى الصورة من المنظور العالمي قبل أن نركز أبصارنا على المنظور القُطري.

دعونا نتخيل اصطفاف سكان العالم في طابور واحد من الأفقر إلى الأغنى، بحيث يقف كل منهم وراء كومة من النقود تمثل دخله السنوي.

وسوف يتبين لنا أن العالم يتسم بدرجة كبيرة من عدم المساواة. فمن الواضح أن هناك هوة شاسعة بين الأغنى والأفقر. ولكن إذا نظرنا إلى التغيرات التي تطرأ على هذا الطابور بمرور الزمن، سوف نلاحظ أن عدم المساواة في الدخول على *المستوى العالمي* – أي عدم المساواة *بين* البلدان – *انخفض* على نحو مطرد بالفعل على مدار العقود القليلة الماضية.

لماذا؟ لأن متوسط الدخول في اقتصادات الأسواق الصاعدة، كالصين والهند، ارتفع بسرعة أكبر بكثير مقارنة بالبلدان الأغنى. ويتضح من ذلك قوة التغيير التي تنطوي عليها التجارة والاستثمار الدوليين. فالتدفقات العالمية الهائلة من المنتجات والخدمات ورأس المال البشري والمعرفة والأفكار كانت مفيدة بالنسبة لتحقيق المساواة بين الدخول *على المستوى العالمي* – ونحن بحاجة إلى المزيد منها. ومن ثم، يمكننا مواصلة تقليص الفجوة *بين* البلدان.

ولكننا – وهذا استدراك مهم – شهدنا أيضا *تنامي* عدم المساواة في الدخول *في* البلدان ذاتها. فعلى مدار العقدين الماضيين، زاد عدم المساواة في الدخول *بدرجة كبيرة* في معظم الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية، وخاصة في آسيا وأوروبا الشرقية.

وفي الاقتصادات المتقدمة، على سبيل المثال، نجد أن ١% من السكان في قمة منحنى الدخل يحصلون على ١٠% من مجموع الدخل. ويزداد اتساع الفجوة أكثر بين الأغنياء والفقراء عندما يتعلق الأمر بالثروة. وطبقا لتقديرات منظمة أوكسفام فإن الثروة المجمعة لأغنى ١% من سكان العالم سوف تتجاوز في عام ٢٠١٦ ثروة بقية سكان العالم الذين يشكلون ٩٩%. ففي الولايات المتحدة، يمتلك ١% من السكان ثُلث الثروة الكلية. وكانت أمريكا اللاتينية موضعا مضيئا في هذا المجال مع *تراجع* مستويات عدم المساواة فيها – وإن ظلت أكثر مناطق العالم افتقارا للمساواة.

وإذا أخذنا كل هذه الأمور في الاعتبار، سوف نرى التباين الملحوظ بين الاتجاه العام *الإيجابي على المستوى العالمي* والاتجاهات العامة *السلبية* غالبا *داخل* البلدان المختلفة.

فالصين، مثلا، كانت على قمة المنحنى في كلا الاتجاهين. فمع انتشال أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة من براثن الفقر على مدار العقود الثلاثة الماضية، قدمت الصين مساهمة ملحوظة في *زيادة المساواة* في الدخول *على المستوى العالمي*. ولكنها للوصول إلى هذه النتيجة أصبحت واحدا من أكثر مجتمعات العالم افتقارا للمساواة – لأن هناك مناطق ريفية كثيرة لا تزال فقيرة ولأن مستويات الدخل والثروة سجلت ارتفاعا حادا في المدن وفي المستويات العليا من المجتمع الصيني.

وفي الواقع، يبدو أن الاقتصادات مثل الصين والهند ينطبق عليها تماما المقولة المعتادة بأن عدم المساواة المفرطة هي ثمن مقبول للنمو الاقتصادي. وقد يميل البعض إلى القول بأن عدم المساواة، باعتباره أشبه ما يكون بتلوث الهواء، هو ببساطة جزء من الصفقة – وعليك أن تتقبل الأمر!

توافق جديد في الآراء

لكن هناك توافقا *جديدا* في الآراء بأنه *لا* ينبغي أن تقبل البلدان هذه المفاضلة الأشبه بصفقة "فاوست". فعلى سبيل المثال، أظهرت نتائج تحليلات[١] زملائي في الصندوق أن عدم المساواة المفرطة بين الدخول *يكبح بالفعل* معدل النمو الاقتصادي ويجعل النمو *أقل قدرة على الاستمرار* بمرور الوقت.

وفي مطلع هذا الأسبوع، نشرنا آخر تحليلات الصندوق[٢] التي تعرض الأرقام الدقيقة لرسالتي الأساسية – أي ضرورة انتشال "القوارب الصغيرة" لتحقيق نمو أقوى وأكثر قدرة على الاستمرار.

---

[١] مذكرة الصندوق حول إعادة التوزيع وعدم المساواة والنمو.

[٢] مذكرة الصندوق حول أسباب وعواقب عدم المساواة في الدخول.

وتشير دراستنا البحثية إلى أن رفع نصيب الفقراء ومتوسطي الحال من الدخل بما يعادل نقطة مئوية واحدة سيؤدي إلى *زيادة* نمو إجمالي الناتج المحلي في البلد المعني بما يصل إلى ٠,٣٨ نقطة مئوية على مدار خمس سنوات. وفي المقابل، فإن رفع نصيب الأغنياء من الدخل بما يعادل نقطة مئوية واحد سيؤدي إلى *انخفاض* نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية. ومن التفسيرات الممكنة في هذا الخصوص أن الأغنياء ينفقون جزءا صغيرا من دخولهم، مما قد يخفِّض الطلب الكلي ويضعف النمو.

وبعبارة أخرى، تشير النتائج التي خلصت إليها أبحاثنا إلى أن منافع زيادة الدخل – عكس التصور الشائع – تنتقل إلى *الأعلى*، وليس إلى *الأدنى*. ويعني هذا، بلا شك، أن الفقراء ومتوسطي الحال يمثلون أهم محركات النمو. ولكن هذه المحركات للأسف يصيبها العطل تدريجيا.

وفي دراسة صدرت مؤخرا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، يتضح أن مستويات معيشة الفقراء ومتوسطي الحال في الاقتصادات المتقدمة تواصل تراجعها مقارنة ببقية السكان. ويتسبب مثل هذا النوع من عدم المساواة في إعاقة النمو لأنه يؤدي إلى تثبيط الاستثمار في المهارات ورأس المال البشري – مما يؤدي إلى خفض الإنتاجية في جانب كبير من الاقتصاد.

عوامل عدم المساواة المفرطة

وهكذا نجد أن عواقب عدم المساواة المفرطة بين الدخول تزداد وضوحا يوما بعد يوم – ولكن ماذا عن أسبابها؟

وأهم محركات عدم المساواة المفرطة معروفة تماما – وهي التقدم التكنولوجي والعولمة المالية.[٣] وقد أدى هذان العاملان غالبا إلى توسيع فجوة الدخل بين ذوي المهارات العالية وذوي المهارات المنخفضة، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة.

وهناك عامل آخر وهو المبالغة في الاعتماد على التمويل في الاقتصادات الرئيسية كالولايات المتحدة واليابان. ومما لا شك فيه أن التمويل – وخاصة الائتمان – ضروري لأي مجتمع لكي ينعم بالرخاء. لكن هناك أدلة متزايدة، بما في ذلك من خبراء الصندوق،[٤] تفيد بأن زيادة التمويل يمكن أن تتسبب في تشويه توزيع الدخل، وتدهور العملية السياسية، والإضرار بالاستقرار الاقتصادي والنمو.

وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية، نجد أن عدم المساواة المفرطة بين الدخول يرجع إلى حد كبير لعدم المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات المالية. واسمحوا لي ان أطرح بعض الأمثلة في هذا الخصوص:

---

[٣] يحتل هذان العاملان مكانة بارزة في الدراسات الأكاديمية والمناقشات العامة حول عدم المساواة. وتؤكد نتائج أحدث أبحاثنا حول أسباب وعواقب عدم المساواة في الدخول النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات.

[٤] تشير مذكرة الصندوق التي صدرت مؤخرا حول "إعادة النظر في التعميق المالي" إلى أن التطوير المالي بعد نقطة معينة يصبح ضارا للنمو. ويذهب مؤلفو ورقة عمل صادرة عن الصندوق ودراسة صدرت مؤخرا عن بنك التسويات الدولية إلى احتمال المبالغة في استخدام التمويل .

- ٦٠% تقريبا من أفقر السكان الشباب في إفريقيا جنوب الصحراء تقل سنوات التحاقهم بالمدارس عن ٤ سنوات.
- حوالي ٧٠% من نساء الفقراء في الاقتصادات النامية يضعن مواليدهن بدون الحصول على خدمات الأطباء أو الممرضات.
- أكثر من ٨٠% من الفقراء في الاقتصادات النامية ليس لديهم حسابات مصرفية.

وهناك بلا شك عامل رئيسي آخر وهو انخفاض قدرة التنقل الاجتماعي. فقد أظهرت دراسات صدرت مؤخرا أن الاقتصادات المتقدمة ذات المستويات المنخفضة من قدرة التنقل الاجتماعي عبر الأجيال غالبا ما تكون مستويات عدم المساواة بين الدخول فيها مرتفعة. وفي هذه البلدان، نجد أن دخل الأبوين هو أحد المحددات الرئيسية لدخل الأبناء، مما يعني أن المرء إذا أراد أن يرتقي في المجتمع عليه أن ينشأ في الجانب الصحيح من المجتمع. وهذا ليس من العدالة.

وفي مثل هذه الظروف المعوِّقة – وبهذا الشكل من عدم تكافؤ الفرص – يعاني الملايين حول العالم من قلة أو انعدام الفرص لتحقيق دخول أكبر وتكوين الثروة. وهذا – حسب تعبير البابا فرنسيس – هو "الاقتصاد الاقصائي".[٥]

٣- السياسات اللازمة لنمو أكثر قوة واستمرارية واحتواءً لكل شرائح السكان

وأرى أن صناع السياسات يستطيعون خلق عباب ينتشل "القوارب الصغيرة". فهناك وصفات لتحقيق نمو أكثر قوة واستمرارية واحتواءً لشرائح السكان في *كل* البلدان.

وينبغي أن يكون استقرار الاقتصاد الكلي هو ***الأولوية الأولى*** – أي البند الأول على القائمة. وإذا لم تطبق سياسات نقدية جيدة، إذا أَغْرَقت في عدم الانضباط المالي، إذا سمحت لدينك العام بأن يتضخم، فلا شك أنك سترى نمواً أبطأ وتزايدا في عدم المساواة ودرجة أكبر من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

والصديق الصدوق للفقراء هو السياسات الاقتصادية الكلية السليمة – وكذلك الحوكمة الرشيدة. فالفساد المتوطن، على سبيل المثال، يمكن أن يكون مؤشرا قويا لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية العميقة.

وينبغي أن يكون التعقل هو ***الأولوية الثانية***. فكلنا يعلم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات للحد من عدم المساواة *المفرط*. ولكننا نعلم أيضا أن مستوى *معينا* من عدم المساواة يعتبر صحيا ومفيدا. فهذا المستوى هو الذي يتيح للناس الحوافز لكي يتنافسوا ويبتكروا ويستثمروا ويغتنموا الفرص – لرفع مهاراتهم وبدء المشروعات الجديدة وتحقيق المنشود.

---

[٥] قال البابا فرانسيس في عظة رسولية: كمثل الوصية التي تقول "لا تقتل" فتضع حدا واضحا لحماية قيمة الحياة الإنسانية، علينا نحن اليوم أن نقول "لا تفعل" لاقتصاد الاستبعاد وعدم المساواة."

ويتمتع أنجح رواد الأعمال بما يسميه رجل الاقتصاد جون مينارد كينز "الروح الحيوانية" (animal spirits) – تلك الثقة في قدرتهم *المتفردة* على تشكيل المستقبل، والتي تكون بلا حدود في بعض الأحيان. وبعبارة أخرى، التفرد عن الجميع هو أحد المحركات الأساسية للرخاء.

أما ***الأولوية التالية*** فينبغي أن تتمثل في تطويع السياسات لمواجهة محركات عدم المساواة في كل بلد، بما في ذلك السياقات السياسية والثقافية والمؤسسية. فلم يعد هناك سياسات موحدة تصلح للجميع، وإنما سياسات ذكية – يمكن أن تغير قواعد اللعبة – تستطيع المساهمة في وقف الاتجاه العام الداعم لزيادة عدم المساواة.

سياسة المالية العامة الذكية

وسياسة المالية العامة الذكية من العوامل القادرة على تغيير قواعد اللعبة. والتحدي هنا هو تصميم إجراءات للضرائب والإنفاق يمكن أن تكون آثارها السلبية في أضيق الحدود على حوافز العمل والادخار والاستثمار، على أن يكون الهدف هو دعم التوجه إلى مزيد من المساواة مع مزيد من الكفاءة.

ويعني هذا توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية، وذلك مثلا عن طريق التصدي الحازم للتهرب الضريبي؛ والحد من التخفيف الضريبي الممنوح على مدفوعات القروض العقارية والذي يستفيد من معظمه الأغنياء؛[٦] وتخفيض أو إلغاء التخفيف الضريبي الممنوح على المكاسب الرأسمالية وخيارات الأسهم وأرباح الصناديق الخاصة لاستثمار الأسهم والمعروفة باسم "الحصة المحمولة" ("carried interest").

وفي كثير من البلدان الأوروبية، يعني هذا أيضا تخفيض ضرائب العمل المرتفعة، بما في ذلك إجراء تخفيضات في مساهمات الضمان الاجتماعي التي يقدمها أرباب الأعمال. ومن شأن ذلك أن يتيح حافزا قويا لخلق مزيد من فرص العمل وعدد أكبر من الوظائف على أساس التفرغ – مما يمكن أن يقضي على تيار الوظائف المؤقتة والقائمة على عدم التفرغ التي ساهمت في تزايد عدم المساواة بين الدخول.

وعلى جانب الإنفاق، يعني هذا التوسع في إتاحة فرص التعليم والرعاية الصحية. وفي كثير من الاقتصادات الصاعدة والنامية، يعني هذا تخفيض دعم الطاقة – المكلف وغير الكفء – واستخدام ما يوفره ذلك من موارد في تحسين التعليم والتدريب وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي.

وطبقا لدراسة أجراها الصندوق مؤخرا، نجد أن الحكومات في مختلف أنحاء العالم سوف تدعم تكلفة النفط والغاز والفحم بواقع ٥,٣ تريليون دولار تقريبا هذا العام، وهو ما يعادل إنفاقها على الرعاية الصحية سنويا.

---

[٦] نصف حكومات العالم الغني تسمح لمواطنيها بخصم مدفوعات الفائدة على القروض العقارية من دخلهم الخاضع للضريبة.

والعمل على زيادة المساواة والكفاءة يعني أيضا زيادة الاعتماد على ما يسمى التحويلات النقدية المشروطة، وهي أداة ناجحة للغاية في محاربة الفقر وقد ساهمت بالكثير في الحد من عدم مساواة الدخول في بلدان مثل البرازيل وشيلي والمكسيك.

وأثناء زيارتي الأخيرة للبرازيل، أتيحت لي فرصة زيارة حي شعبي *(favela)* حيث شاهدت بنفسي كيف يعمل البرنامج الذي يسمى *Bolsa Familia* (منحة الأسرة)، وهو برنامج يقدم مساعدات للأسر الفقيرة – في صورة بطاقات خصم مدفوعة سلفا – بشرط ذهاب أطفالها إلى المدرسة ومشاركتهم في برامج التطعيم الحكومية.

وقد أثبت برنامج "منحة الأسرة" كفاءته ومردودية تكلفته. فمن خلال إنفاق ما يعادل ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي سنويا، يتم دعم ٥٠ مليون نسمة – أي واحد من كل أربع برازيليين.

الإصلاحات الهيكلية

وبالإضافة إلى هذه السياسات الذكية للمالية العامة، هناك عامل آخر قادر على تغيير قواعد اللعبة – وهو ***الإصلاحات الذكية*** في مجالات حيوية مثل التعليم والرعاية الصحية وأسواق العمل والبنية التحتية والدمج المالي. وهذه الإصلاحات الهيكلية ضرورية لرفع النمو الاقتصادي الممكن ودعم مستويات الدخل والمعيشة على المدى المتوسط.

وإذا كان لي أن أختار أهم ثلاث أدوات هيكلية لتخفيض عدم المساواة المفرطة بين الدخول لاخترت ***التعليم*** والتعليم والتعليم. فسواء كنت تعيش في ليما أو لاغوس، في شنغهاي أو شيكاغو، في بروكسل أو بوينس آيرس، فإن دخلك الممكن يعتمد على مهاراتك وقدرتك على تسخير التغير التكنولوجي في عالم تسوده العولمة.

ويتطلب ارتفاع الدخول وجود رأس مال بشري أكبر وسياسات تؤدي إلى زيادة عدد المدرسين والطلاب وتجمع بينهم في فصول دراسية تليق بالقرن الحادي والعشرين، مع كتب أفضل وإتاحة أكبر للموارد الإلكترونية. وتحتاج الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى العمل على تعزيز المساواة في فرص الحصول على التعليم الأساسي، بينما تحتاج الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة التركيز على جودة التعليم الجامعي وإتاحته بتكلفة معقولة. وينبغي القيام بالمزيد حتى في البلدان التي تتمتع بأعلى المعايير التعليمية.

وهناك أداة مهمة أخرى هي ***إصلاح سوق العمل***. فلنفكر في الحدود الدنيا المنضبطة للأجور والسياسات التي تدعم البحث عن فرص العمل والاتساق بين المهارات واحتياجات السوق. ولنفكر في الإصلاحات التي تحمي العمالة وليس الوظائف. ففي بلدان الشمال الأوروبي، على سبيل المثال، لا يتوافر للعمالة إلا قدرا محدودا من الحماية الوظيفية، ولكنها تستفيد من تأمينات البطالة السخية التي تتطلب من الباحثين عن عمل أن يجدوا لأنفسهم وظائف جديدة. وهذا النموذج[٧] يجعل سوق العمل أكثر مرونة – وهو أمر مفيد للنمو – مع إتاحة الحماية لمصالح العاملين.

---

[٧] لمزيد من المعلومات عن نموذج بلدان الشمال، راجع مذكرة الصندوق عن سياسات سوق العمل، ودراسة الصندوق عن الوظائف والنمو.

كذلك تنطوي إصلاحات سوق العمل على ***بُعد مهم يتعلق بالمساواة بين الجنسين***. ففي مختلف أنحاء العالم، لا تزال المرأة تتعرض للغَبن من ثلاث زوايا. ففرصها أقل من الرجل في الحصول على وظيفة بأجر، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وإذ لم تجد مثل هذه الوظيفة، فمن الأرجح أن تعمل في القطاع غير الرسمي. وإذا عثرت في النهاية على وظيفة في القطاع الرسمي، فإن ما تكسبه لا يتجاوز ثلاثة أرباع ما يكسبه الرجل – حتى إذا كانت على نفس المستوى التعليمي وفي نفس المهنة.

وقد أثبتت بلدان مثل شيلي وهولندا أنك تستطيع تحقيق زيادة حادة في مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال السياسات الذكية التي تركز على خدمات رعاية الطفل التي تقدم بتكلفة معقولة، وإجازة الأمومة، ومرونة مكان العمل. وينبغي أيضا إزالة ما يعوق عمل المرأة حتى الآن من حواجز قانونية وتمييز ضريبي في كثير من البلدان.

فهناك حوالي ٨٦٥ مليون امرأة على مستوى العالم لديها من الإمكانات ما يتيح لها المساهمة بدرجة أكبر في الاقتصاد. ولذلك فالرسالة واضحة: من يهمه تحقيق مزيد من الرخاء المشترك، عليه إطلاق القوة الاقتصادية لدى المرأة.

وثمة حاجة أيضا إلى تشجيع ***زيادة الدمج المالي***، وخاصة في الاقتصادات النامية. فلنفكر في مبادرات الائتمان متناهي الصغر التي تحول الفقراء – ولا سيما النساء – إلى رواد أعمال ناجحين في مجال المشروعات متناهية الصغر – وهو ما شاهدته مؤخرا في بيرو. ولنفكر في مبادرات لبناء تاريخ ائتماني لمن لا يملكون حسابات مصرفية. ولنفكر في الأثر التحويلي الذي يحققه تطبيق نظام الصيرفة بالهاتف المحمول، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.

وعن طريق إتاحة الخدمات المصرفية الأساسية بصورة أفضل للأسر الفقيرة في الاقتصادات النامية، تستطيع هذه الأسر زيادة إنفاقها على الصحة والتعليم، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وتعزيز ما لديها من إمكانات لتحقيق الدخل. فمن يريد الحد من عدم المساواة المفرطة في الاقتصادات النامية، عليه العمل على تعزيز المساواة المالية.

خاتمة

كل هذه السياسات والإصلاحات تتطلب قيادة وشجاعة وتعاونا. ولذلك أدعو الساسة وصناع السياسات وقيادات مجتمع الأعمال وجميعنا نحن الموجودين هنا إلى ترجمة النوايا الحسنة إلى إجراءات شجاعة دائمة.

وعلى وجه الخصوص، ينبغي لصناع السياسات الاستفادة مما أعتقد أنه فرصة للتنمية لا تتاح إلا مرة واحدة في كل جيل.

ففي سبتمبر القادم، تستضيف الأمم المتحدة قمة كبرى تسعى إلى إحلال مجموعة جديدة من "أهداف التنمية المستدامة" محل "الأهداف الإنمائية للألفية". وستقيم الأمم المتحدة مؤتمرا في الشهر القادم يحاول تمويل هذا البرنامج الجديد الطموح للتنمية.

وفي ديسمبر القادم، يلتقي القادة من ١٩٦ بلدا في باريس للتوصل إلى اتفاق حول مجموعة إجراءات شاملة لتخفيض انبعاثات الكربون. وسيكون لهذه الإجراءات أثر كبير في حماية مصالح أفراد المجتمع من الفقراء الذين هم أول ضحايا التغير المناخي.

وهناك كثير من الأصوات المتهكمة التي تشكك في الحاجة إلى اتخاذ إجراء في هذه المجالات وتعلن الهزيمة قبل بدء المعركة بكثير. ويجب أن نكون قادرين على إثبات خطأ المتهكمين – بتركيز الفكر، وإقامة الشراكات، وتحديد *الأهداف الصحيحة*.

وآمل صادقة أن نتمكن مع نهاية هذا العام أن ننظر إلى ما سبق ونقول: "لقد أنجزنا المهمة". "أعدنا النشاط إلى النمو الاقتصادي العالمي". "توصلنا إلى اتفاق تاريخي بشأن تغير المناخ". "أطلقنا جدول أعمال جديد للتنمية يستشرف أهدافا طموحة ويقوم على تمويل قوي."

وفي كل هذه القضايا، أرى ***دورا مهما للصندوق***. فمهمتنا الأساسية هي تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي. ولذلك لا تزال مشاركتنا مستمرة بعمق في تحقيق التنمية – عن طريق مساعدة بلداننا الأعضاء البالغ عددهم ١٨٨ عضوا في تصميم وتنفيذ السياسات، وكذلك إقراض البلدان في أوقات العسر حتى تستطيع الوقوف من جديد على أقدام راسخة.

ففي إفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، طبق الكثير من البلدان سياسات اقتصادية كلية سليمة على مدار العقد الماضي، وهي الآن تحصد المكاسب في شكل نمو أقوى ومستويات معيشية أعلى. وقد أيد الصندوق هذه الجهود من خلال أدوات جديدة، مثل القروض ذات الفائدة الصفرية، وكذلك زيادة التمويل وبناء القدرات.

ونحن نعمل أيضا على تكثيف أبحاثنا المعنية بعدم المساواة وأوضاع الجنسين والقضايا ذات الصلة بالمناخ، لأنها – كما نسميها – قضايا حيوية على المستوى الكلي.

وبالإضافة إلى ذلك، ننظر الآن في كيفية زيادة قروضنا للبلدان النامية حتى نساعدها في اتقاء الصدمات الخارجية. وعلى وجه الخصوص، سنزيد التركيز على مساعدة أفقر البلدان وأكثرها هشاشة.

ولننظر في آخر مآسي المهاجرين على ضفاف البحر المتوسط وسواحل جنوب شرق آسيا. هذه القوارب المكدسة بالمهاجرين تمثل أكثر الدول والمجتمعات هشاشة. إنها أصغر "القوارب الصغيرة" – في تذكرة قوية بأقصى درجات عدم المساواة في الثروات والدخول. إنها اقتصاد الإقصاء يحدق في وجوهنا بكل ثبات.

كثيرا ما يقال إن صحة المجتمع لا تقاس من الذروة وإنما من القاع. وعن طريق انتشال "القوارب الصغيرة" التي تقل الفقراء ومتوسطي الحال، يمكننا بناء مجتمع أكثر إنصافا واقتصاد أكثر قوة. ومعا، يمكننا خلق مزيد من الرخاء المشترك – الذي يحصد ثماره *الجميع*.

وشكرا.